

كويتي
داد كاي بالاي نويستيداي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٦٥/اتحادية/تمييز/٢٠١٣

نشطت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٣/٣/١٢ برئاسة القاضي السيد منحت محمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد الساسي وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد باهان ومحمد صائب النفليندي وعبود صالح التميمي وميخائيل الشمون أس كورديس وحسين أبو الحسن المائتوين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

المميز/المدعي/عبد العزيز هلال محمد وبنيته المدافعي/عيسى السعيد .
المدعى عليه/وزير الداخلية/إضافة لوظيفته وبنيته لعقيد الحسوقي ساهر
مجهد إبراهيم .

الادعاء

ادعى المدعي (المميز) بواسطة وبنيته أمام محكمة القضاء الإداري بأن موكله ضابط في وزارة الداخلية برتبة عقيد حسوقي يستحق الترقية التي رتبة عقيد لإكتماله المدة الاصغرية المنصوص عليها في قانون الخدمة والتقاعد لقانون الامن الداخلي رقم (١٨) لسنة ٢٠١١ ، حيث تم ترقبته التي رتبة عقيد في جدول نومز ٢٠٠٧ بموجب الأمر الديواني الرقم (٢٠٠٧/٢٨) وتم منحه قدم لمدة (٦) سنة الشهر وبنيته يكون مستحقاً لترقية رتبة (عقيد) في ٢٠١١/٩/٩ أو ترقبته رتبة (عقيد بالرتب) حال عدم توفر الدرجة في تملكه ، ولماستأج المدعى عليه (المميز عليه) إضافة لوظيفته عن ترفيع المدعى (المميز) قام بتقديم استمارة ترقية في جدول نومز ٢٠١١ وتعم استجابة المدعى عليه لذلك فقد قدم مرة اخرى استمارة ترقية في جدول نومز ٢٠١٢ ترقبته التي رتبة (عقيد أو عقيد بالرتب) ، وحيث ان المدعى اصل المدة الاصغرية لترقية رتبة عقيد البالغة (٤) سنوات السجوث عليها في المادة (٩) من قانون الخدمة والتقاعد لقانون الامن الداخلي رقم (١٨) لسنة ٢٠١١ واعتباراً من تاريخ ٢٠١١/٩/٩ ولا توجد أي أسباب لعدم ترقبته التي رتبة (عقيد أو عقيد بالرتب) بالرغم من مرور عدة جدول لاستماتاقه الترقية وبذلك يكون استأج المدعى عليه/إضافة لوظيفته عن ترقية المدعى رتبة عقيد أو عقيد بالرتب نصف في استعمال السلطة لا عبر له ، نظم المدعى لدى المدعى عليه/إضافة لوظيفته بموجب الشكك الوارد لديه بتاريخ ٢٠١٢/٧/٨ الا انه لم يبت بالشكك

مؤتمري عراقي
داد كاي بالاي نيوتيكادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٦٥ /التحقيقية/تسيز/٢٠١٣

رقم سبئي المدة القانونية ، أقسام المدعي دعواه بواسطة وكيله بتاريخ ٢٩/٨/٢٠١٢
والمذموم عنها الرسم بتاريخ ٢/١٢/٢٠١٢ طلياً تحكم بإتزام المدعي عليه/إضافة توقيفته بترقية
المدعي الى رتبة (عميد أو عميد بالترتيب) في حال عدم توفر الدرجة في السلاك لمرور
فترة طويلة على استنطاقه الترقية الى رتبة (عميد) ، ونتيجة المرافعة الحضرية العتبية
أصدرت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٣١/١٢/٢٠١٢ وبعد اضيافة (٣٣١/٣/٢٠١٢)
حكماً بالاتفاق يقضي برد الدعوى ، طعن المميز بالحكم بواسطة وكيله أمام المحكمة الاتحادية
العليا بموجب لائحته التمييزية المؤرخة في ١٥/١/٢٠١٣ طلياً نقضه للأسباب الواردة فيها .

القرار

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن طعن التمييزي مقدم ضمن
المدة القانونية قرر قبوله شكلاً ولدى عطف النظر في القرار المميز تبين بأن المدعي (المميز)
يعترض على عدم ترفيته الى رتبة عميد لأفصال المدة الاصغرية لترقية وحيث ان المادة (١٠)
من قانون الخدمة وانتقاه لقرى الأمن الداخلي رقم (١٨) لسنة ٢٠١١ قد حددت شروط ترقية
التضابط من رتبته الى رتبة أعلى منها أن يكون قد امضى في رتبته المدة المنصوص عليها
في المادة (٩) من القانون المذكور وهي أربع سنوات بالإضافة الى اجتيازه لأشجان المحدد لرتبته
الى رتبة أعلى (عميد) ووجود شاغر في السلاك لتلك الرتبة . وحيث أن افصال التضابط للمدة
الاصغرية لترقية لا يوجب على الإدارة ترفيته الى رتبة أعلى بمجرد توفر بعض الشروط
إذ أن الإدارة سلطة تقديرية لتزويها في ضوء ما يتسوفر لديها من معلومات
عن طاب الترقية وأن المحكمة الموضوع سلطة الرقابة على الإدارة تتأكد من عدم إساءة استعمال
سلطتها أو الانحراف بها وحيث تبين من كتاب وزارة الداخلية/وكالة التورية لتشؤون الأمن الاتحادي
إيديرية الدفاع المدني العامة/معمارية الشؤون الإدارية والمعمارية/إدارة الضباط والموظفين
المعرف (أ . ض/١٩٤٤/٢٧٧٩٥) في ٢٤/٩/٢٠١٢ (المربوط بالضبطرة الدعوى) كون المدعي
(المميز) مشمول بقانون المساواة والعدالة (الأمن العام المنحل) ، وحيث لم يثبت سوء استعمال
الإدارة لسلطتها أو الانحراف بها في ضوء البيانات المنوولة لديها عن المدعي مما يستوجب
والحالة هذه رد الدعوى وحيث ان محكمة القضاء الإداري – سارت في هذا الاتجاه –

كوثر ماري خيري
داد كاي بالاي نيكلجادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٥/الحدادية/تعيين/٢٠١٣

وضرورة رد الدعوى والأسباب المييلة أعلاه . فيكون قرارها صحيحاً وموافقاً للقانون
قررت قبولته ورد الطعن الكميبيزي وتعديل لتعيين رسم التمييز وبمصر القرار استناداً
الى أحكام المادة (٥/٥) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥
والمادة (٩٤) من الدستور وبالاتفاق في ٢٠١٣/٣/١٢ .

الرئيس
مدحت المعمود

العضو
فاروق محمد الساسي

العضو
جعفر ناصر حسين

العضو
أكرم طه محمد

العضو
أكرم احمد بابان

العضو
محمد صائب النقشبندي

العضو
عبود صالح التميمي

العضو
ميخائيل الشعلون قس كوركيس

العضو
حسين أبو التمن